



إلى السيدات والسادة

- ولاية الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات
- رؤساء مجالس الجماعات ومجالس المقاطعات
- الخزان الجهويون والإقليميون
- المديرين الجهويين ومديرو وكالات و مراكز بريد المغرب

الموضوع: دورية مشتركة بخصوص تعميم منصة تدير طلبات الوثائق الإدارية " watiqa.ma ".  
المرجع: بروتوكول الاتفاق الموقع بتاريخ 09 أبريل 2020.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد،

تنفيذا لبروتوكول الاتفاق الموقع بتاريخ 09 أبريل 2020، بين المديرية العامة للجماعات الترابية والخزينة العامة للمملكة ووكالة التنمية الرقمية و بريد المغرب، الذي يهدف إلى رقمنة الخدمات المرتبطة بالحالة المدنية من جهة، وتحسين علاقة الإدارة بالمواطنين والمغاربة المقيمين بالخارج من جهة أخرى، تم تسريع عملية تعميم منصة وثيقة ( watiqa.ma ) على مجموع مكاتب الحالة المدنية بالمملكة.

وللتذكير، فهذه المنصة تشكل فضاء تشاركيا ما بين مجموعة من المتدخلين:

- المواطن الذي يقدم طلبه بطريقة رقمية للحصول على موجز أو نسخة كاملة من عقد الولادة؛
- أعوان وضباط الحالة المدنية المكلفين بمعالجة الطلبات على مستوى مكاتب الحالة المدنية؛
- المفتشون الإقليميون للحالة المدنية المكلفون بتتبع معالجة طلبات وشكايات المواطنين؛
- شسيعو المداخل بالجماعات المكلفون بتحصيل المداخل المرتبطة بوثائق الحالة المدنية؛
- المصالح المختصة على مستوى الخزينة العامة للمملكة التي تسهر على ضمان تحصيل المداخل التي يتلقاها بريد المغرب وتوزيعها على الجماعات؛
- أعوان بريد المغرب الذين يبعثون للمواطنين الوثائق المطلوبة والتي تمت معالجتها من طرف أعوان مكاتب الحالة المدنية؛

— وكالة التنمية الرقمية المكلفة بتدبير وتوطين وصيانة منصة " watiqa.ma ".

نسر  
14

وأخذا بعين الاعتبار المعطيات التي أفرزتها التجربة الميدانية وفي إطار التحسين المستمر للأداء، وجب السهر على التطبيق التام للبروتوكول الموماً إليه أعلاه من طرف الفاعلين المعنيين، مع اتخاذ الإجراءات الموازية التالية:

- بالنسبة للجماعات

- ضمان معالجة طلبات المواطنين من طرف أعوان مكاتب الحالة المدنية؛
- تحضير الرسائل المتعلقة بالطلبات التي تمت معالجتها كما هو موضح في الدليل العملي، مع إيداع هذه الرسائل في وكالات بريد المغرب التي لا توفر خدمة جمع البريد في مكاتب الحالة المدنية.

- بالنسبة للولاية والعمال

- ضمان تتبع شكايات المواطنين من طرف مفتشي الحالة المدنية؛
- مواكبة ودعم مفتشي الحالة المدنية لأعوان مكاتب الحالة المدنية وشيبي المداخيل بالجماعات في مسلسل معالجة وتتبع الطلبات وتحليل لوحات القيادة؛

- بالنسبة للخزينة العامة للمملكة

- تحصيل المداخيل التي يتكلف بها بريد المغرب طبقاً لرسوم الحالة المدنية للطلبات التي تم الأداء عليها، وتوزيعها على الجماعات؛
- التنسيق على المستوى المحلي ما بين شبيبي المداخيل بالجماعات والمحاسبين التابعين للخزينة العامة للمملكة؛

- بالنسبة لمؤسسة بريد المغرب

- بالنسبة للمراكز التي توفر خدمة جمع البريد في مكاتب الحالة المدنية، جمع الطلبات التي تمت معالجتها على مستوى مكاتب الحالة المدنية؛
- بالنسبة للمراكز التي لا توفر خدمة جمع البريد في مكاتب الحالة المدنية، يجب على وكالات بريد المغرب قبول الرسائل المتعلقة بالطلبات التي تمت معالجتها على مستوى مكاتب الحالة المدنية؛
- إرسال الطلبات التي تمت معالجتها على مستوى مكاتب الحالة المدنية إلى المواطنين بواسطة البريد المضمون كما هو موضح في الدليل العملي؛

- ضمان توفر الرموز الخاصة برسائل البريد المضمون على مستوى وكالات بريد المغرب؛

- بالنسبة لوكالة التنمية الرقمية

- الحرص على حسن سير المنصة (التوطين والصيانة) وضمان التطورات اللازمة لها؛
- العمل على إعداد لوحات القيادة من أجل تتبع مؤشرات الأداء؛

وفي الختام، ونظرا للأهمية التي تنطوي عليها هذه التدابير بغية تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، نهيب بالسيدات والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات والخزان الجهويون والإقليميون والمديرون الجهويون ومديرو وكالات بريد المغرب، الحرص على التطبيق التام لمضامين هذه الدورية مع تعميمها بشكل واسع على جميع المتدخلين المعنيين.

<p>الخزينة العامة للمملكة</p> <p><del>الخازن العام للمملكة</del></p> <p>نورالدين بن سوادة</p>	<p>المديرية العامة للجماعات الترابية</p> <p>عن وزير الداخلية وبتفويض منه الوالي المدير العام للجماعات الترابية</p> <p>إمضاء: كمال سفير</p>
<p>بريد المغرب</p> <p><del>المدير العام لبريد المغرب</del></p> <p>امضاء: أمين ابن جنون التويحي</p>	<p>وكالة التنمية الرقمية</p> <p><del>المدير العام</del> <del>وكالة التنمية الرقمية</del></p> <p>سیدی محمد الإدريسي العلياني</p>